الفصل الرابع

العلاقة بين الصحافة والسلطة
فـى بريطانيـــا

نجحت الصحافة البريطانية عبر سلسلة من الكفاح الطويل فى تحقيق استقلالها عن السلطة، وتقييد تدخل السلطة فى شئون الصحافة، نتيجة لذلك فقد تركزت معظم الأفكار الليبرالية التى طرحت خلال كفاح الصحافة لتحقيق حريتها حول تحرير الصحافة من سلطة الدولة على أساس أنها تقوم بتمثيل الرأى العام فى مواجهة الدولة، وحماية المصالح القومية بالإضافة إلى أنها تساعد فى خلق المجتمع المتعلم.

ومن هنا يذهب بعض الكتاب مثل كوريان إلى «أن العلاقة بين الصحافة والسلطة فى بريطانيا مريحة إلى حد كبير، وتسمح بدرجة عالية من حرية الصحافة والحق فى انتقاد السياسات الحكومية، وذلك من خلال تقليد طويل وممتد»[1].

ولاتستطيع الحكومة فرض الرقابة على الصحف إلا خلال فترات الحرب، وكانت الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية قد أصدرت قرارات تعطي لوزير الداخلية سلطة التحكم فى الصحافة، وفرض الرقابة عليها، كما تضمن القرار الثانى إعطاء وزير الداخلية سلطة حظر نشر معلومات تتعلق بالدفاع.

ولكن كانت هناك حملات كبيرة ضد هذه القرارات من الصحف والسياسيين والهيئات الديموقراطية، حيث أعلن بعض أعضاء البرلمان احتجاجهم على هذه الإجراءات، ووصفها أحد الأعضاء بأنها تماثل السلطات الممنوحة لجوبلز فى المانيا، كما قامت مظاهرة احتجاج فى ميدان ترافلجار، مما أدى إلى تخفيف هذه الإجراءات، واستبدالها بإعادة تشكيل لجنة ملاحظات (د) كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

كما قامت الحكومة خلال عام ١٩٤٠ بإغلاق جريدتى الديلى وركر وذا ويك الشيوعيتين بإجراء إدارى، ثم قام تشرشل بإصدار إنذار لجريدة الديلى ميرور فى عام ١٩٤٢ ، لكن البرلمان طلب مناقشة هذا الإنذار، وتحولت المناقشة فى البرلمان البريطانى فى مارس ١٩٤٢ إلى محاكمة للحكومة، وواجهت حكومة الائتلاف فى هذه المناقشة موقفا كان يمكن أن يشق وحدة الحكومة، ويؤدى إلي تقسيم مجلس العموم إلى أحزاب متصارعة، لذلك أعلنت الحكومة إلغاء هذا الإنذار، وبدا واضحا أن قيام الحكومة بإلغاء أية جريدة مستحيل سياسيا، كما اضطرت إلي السماح

للجريدتين الشيوعيتين الديلى وركر وذا ويك بالعودة إلى الصدور[٢].

ومنذ ذلك التاريخ لم تشهد بريطانيا أى تدخل مباشر من قبل السلطة فى حرية الصحافة، ولم يكن هناك أى إجراء إدارى يمكن أن يمثل مساسا بهذه الحرية.

واعتمادا على ذلك، فإن معظم الأكاديميين والدراسات الإعلامية لاتناقش موضوع العلاقة بين الصحافة والسلطة، على أساس أن هذه العلاقة قد أصبحت محددة وواضحة وأنها تقوم على انعدام تدخل الدولة فى شئون الصحافة، واستقلال الصحافة الكامل عن السلطة.

وحتى معظم الصحفيين لايرون أن السلطة يمكن أن تشكل أى خطر على حرية الصحافة، ففى دراسة أجريت على عينة من الصحفيين البريطانيين عام ١٩٧٧ كانت نسبة من رأوا أن الحكومة مصدر من مصادر الخطر على حرية الصحافة ٩٪ من الصحفيين الذين شملتهم العينة.[٣]

ومع ذلك فإنه سواء الأكاديميين الذين تجاهلوا دراسة موضوع العلاقة بين الصحافة والسلطة، أو معظم الصحفيين الذين رأوا أن الحكومة ليست إحدي مصادر الخطر على حرية الصحافة قد نظروا إلى هذه العلاقة بين الصحافة والسلطة بمنظور ضيق تركز على النظر إلى القيود المسبقة على النشر، وصحيح أنه لايوجد مثل هذه القيود إلا فى حالة واحدة، هى قدرة السلطة على منع نشر موضوعات معينة فى الصحف باستخدام نظام ملاحظات (د) الذى سبق شرحه.

ولكن النظرة الأشمل لهذه العلاقة التى تأخذ فى الاعتبار أية ممارسات سلطوية يمكن أن تؤثر على الصحف، أو تحدد اتجاهها فى معالجة قضايا معينة، أو تقييد حريتها فى النشر يمكن أن توضح أن السلطة فى بريطانيا تشكل مصدرا من مصادر الخطر على حرية الصحافة بممارساتها التى تهدف إلي التحكم فى تدفق الأخبار إلي الجمهور، بالإضافة إلى بعض الممارسات الأخرى، ويمكن رصد الأنواع التالية من الممارسات التى تشكل خطرا على حرية الصحافة يأتى من قبل السلطة.

أولا: التحكم فى تدفق الأخبار :

هناك الكثير من الاتهامات الموجهة إلى الحكومة البريطانية بالتحكم فى تدفق الأخبار إلى الصحافة، وعدم السماح بوصول أية معلومات لاترغب فى نشرها إلى الصحف، وأن الحكومة تهدف من وراء التحكم فى تدفق الأخبار إلى توجيه الرأى العام والتأثير عليه من خلال الصحف، ومن خلال التحكم فى تدفق الأنباء إلى الصحف، فأنها تتحكم فى مضمونها، ومعالجتها للقضايا والمشكلات المطروحة بحيث تأتى هذه المعالجة فى النهاية فى صالح الأهداف التى تسعى الحكومة لتحقيقها.

وهناك دراسات علمية أثبتت ذلك، وعلى سبيل المثال دراسة رالف نجرين فالحكومة تقيد من خلال الكثير من نصوص القوانين الموظفين الحكوميين فى الكشف عن أية معلومات للصحافة، ومن الناحية العملية فإن الموظف يصبح مهددا بالفصل إذا قام بالكشف عن أية معلومات حصل عليها من خلال وظيفته، حتى وإن لم يتم إدانته باستخدام قانون الأسرار الرسمية، وعلى ذلك فإن هناك «مصدرين أساسيين يحصل الصحفيون من خلالهما على المعلومات هما المكتب المركزى للإعلام، وأقسام الإعلام (العلاقات العامة) فى الوزارات المختلفة»(٤).

وكانت قد قدمت الكثير من الشهادات إلى اللجنة الملكية الأولى ١٩٤٧ - ١٩٤٩ والتى أكدت أن تطور إدارات العلاقات العامة فى الأجهزة الحكومية والصناعات المؤممة كان له تأثير سلبى على الصحافة إذ إن هذه الإدارات قد عملت على تقييد حصول الصحف على المعلومات، ووفرت للصحف المعلومات التى ترغب هذه الإدارات فى نشرها فقط، وتسعى هذه الإدارات للكشف عن المعلومات التى تفضل المؤسسات نشرها فى حين تعمل على إخفاء أية معلومات عن التجاوزات أو الأخطاء، وإن هذا النظام قد أسيء استخدامه، حيث إنه يقف بين الصحافة وبين المسئولين الرسميين الذين ترغب الصحافة فى الحصول على المعلومات منهم أو استجوابهم(٥).

وبالرغم من أن الكثير من الصحفيين قد أكدوا للجنة الملكية ١٩٤٧ - ١٩٤٩

تحكم إدارات العلاقات العامة فى المعلومات التى يتم إعطاؤها للصحف، إلا أن اللجنة مع ذلك قد قالت إنها لاتعتقد أن لإدارات الإعلام الحكومية (إدارات العلاقات العامة) أى تأثير ضار على الصحافة فى الوقت الحاضر(٦).

ومع ذلك فإنه بعد صدور تقرير اللجنة بدأت تظهر الكثير من الحالات التى توضح تحكم السلطة فى تدفق المعلومات للصحف من خلال إدارات العلاقات العامة، والمكتب المركزى للإعلام، ويقول هولنجسورث: إن الحكومات البريطانية المتعاقبة سواء كانت محافظة أو عمالية قد قامت بالسيطرة على تدفق الأخبار، ومن ثم تحكمت فى التغطية الصحفية للسياسات الحكومية، ولكن أصبحت إدارة الأخبار بواسطة الحكومة أكثر نجاحاً منذ عام ١٩٧٥ عندما أصبح سير جوردون ريس مستشارا لمسز تاتشر لشئون وسائل الإعلام، فقد زاد التحكم فى تدفق الأنباء بعد عام ١٩٧٥(٧).

وتوضح أزمة الفولكلاند أساليب الحكومة فى التحكم فى تدفق الأخبار، ومن هذه الأساليب إعطاء الصحفيين معلومات غير كافية بهدف تضليل العدو أو تضليل القراء، وفى الحقيقة فإن هذه الممارسات ليست جديدة، لكنها توضح قدرة هؤلاء الذين يمتلكون السلطة على التحكم فى تدفق الأنباء، والأسلوب الانتقائى الذى يتبع فى إعطاء المعلومات للصحفيين، أما الأسلوب الثانى فهو الكشف عن المعلومات فى الأوقات المناسبة.

وقد كانت كل وسائل الإعلام فى بريطانيا خلال حرب الفولكلاند غاضبة من سلوك وزارة الدفاع، فقد قامت هذه الوزارة بمراقبة الصحفيين المرافقين لقوة الحملة البريطانية، وأبقتهم بعيدا عن مواقع العمليات، كما رفضت وزارة الدفاع فى لندن التعاون مع وسائل الإعلام وإمدادها بالمعلومات، وتم تغذية بعض الصحف البريطانية بقصص زائفة تهدف إلى تضليل الأرجنتينيين(٨).

وتكشف دراسة محمد محسن عن أن الحكومة البريطانية قد مارست نوعا من الرقابة على المراسلين الصحفيين، ورسائلهم إلى صحفهم خلال حرب الفولكلاند، وقد سبب ذلك مناقشة واسعة حول حرية الصحافة والدور الحقيقى لوسائل الإعلام

فى المجتمع وبخاصة أثناء الحرب.

ففى أثناء حرب الفولكلاند استخدمت السلطات البريطانية وسائل الإعلام لتحقيق هدفين:

١ - إرباك العدو، بتسريب معلومات غير صحيحة للصحف ووسائل الإعلام.

٢ - إظهار الصورة الأخلاقية للجيش البريطانى.

وقد فرضت الحكومة الرقابة على رسائل المراسلين لصحفهم، وتم حظر نشر بعض الرسائل التى لاتؤدى إلى تحقيق هذين الغرضين، كما تم مراقبة رسائل المراسلين الصحفيين مرتين، مرة فى فولكلاند من خلال المسئولين الصحفيين لوزارة الدفاع المرافقين للجيش، والمرة الأخرى عند وصولها إلى لندن عن طريق وزارة الدفاع، وفى بعض الحالات رفضت وزارة الدفاع تسليم رسائل المراسلين الصحفيين إلى صحفهم، حيث اشتكى رئيس تحرير التايمز فى مذكرة للجنة الدفاع أن وزارة الدفاع ترفض تسليمه رسائل مراسل الصحيفة المرافق للحملة[٩].

كما كشفت دراسة محمد محسن أيضا عن أساليب أخرى للتحكم فى الأخبار خلال حرب الفولكلاند منها:

١ - تقديم معلومات إلى وسائل الإعلام بهدف التأثير فى سير الحرب.

٢ - منع وصول المعلومات التى ترى الحكومة أنها معلومات خطيرة إلى الصحف، وقد تم حجب هذه المعلومات حتى عن السياسيين فى لندن خوفا من نقلها إلى وسائل الإعلام أو استخدامها ضد الحكومة، وقد اعترف بذلك سير جون نوت وزير الدفاع.

٣ - خداع مراسلى وسائل الإعلام، حيث أكد ذلك رئيس هيئة الدفاع بقوله: إن المراسلين الصحفيين كانوا مساعدين جدا فى خططنا للدفاع، وقد تم إعطاء الصحفيين معلومات زائفة.

٤ - إعطاء الصحفيين تصاريح لتغطية أنباء الحرب، والصحفى الذى لايحصل على

تصريح من إدارة الدفاع لايمكنه الوصول إلى فولكلاند أو الحصول على الأخبار.

٥ - إعطاء التسهيلات للصحفيين الذين تثق الحكومة فى أنهم يقومون بالتغطية طبقا للطريقة التى ترغب فيها الحكومة[١٠].

وقد حذرت رئيسة الوزراء مسز تاتشر وسائل الإعلام من مناقشة الخطوات التى أتخذتها فى حرب فولكلاند، ومن جانب آخر أنتقدت المنظمات الصحفية الإجراءات الحكومية لمنع وصول الأنباء إلى وسائل الإعلام بواسطة وزارة الدفاع، واتهمت الحكومة بمحاولة استغلال دعوى المصلحة العامة لتغطية الأخطاء وتشويه المعلومات عن الصحافة وحجبها، وأن الحكومة كانت تمارس نوعا من الرقابة والتضليل على وسائل الإعلام، وتأخير التقارير الصحفية التى كان يرسلها الصحفيون من الميدان، وعدم السماح للكثير من المراسلين بالسفر إلى الفولكلاند كما انتقدت لجنة حكومية رأسها هوف بيتش ما أسمته بنظام الرقابة الذى فرضته الحكومة على المعلومات التى تصل إلى الصحافة خلال حرب الفولكلاند[١١].

ولا شك أن الإدارة الحكومية للأخبار، والتحكم فى تدفقها إلى الصحف يمكن أن ينشأ عنها تحكم الحكومة فى معالجة الصحف للقضايا والمشكلات التى يرغب الجمهور فى الإطلاع على المعلومات عنها، ثم أن الحكومة يمكنها أيضا استخدام الصحف لبث معلومات زائفة من أجل تشكيل اتجاه الرأى العام نحو قضية معينة، أو لتحقيق أهداف أخرى مثل تضليل العدو كما حدث فى حرب الفولكلاند، وذلك لأن الحكومة هى المصدر الأساسى للأنباء فى معظم الحالات، ولا يمكن للصحف الحصول على معلومات من مصادر متنوعة، وذلك نتيجة الحظر المفروض على الموظفين الرسميين، وإمكانية طردهم من عملهم إذا قاموا بالكشف عن المعلومات للصحافة لا ترغب الحكومة فى الكشف عنها، وقد قدمت عدة شهادات من جانب الصحفيين إلى اللجنة الملكية الثالثة ١٩٧٧ ، أكدت أن المصادر الرسمية للحكومة البريطانية هى المصادر الرئيسية للأخبار، وأن العمل الأساسى لمندوبى وسائل الإعلام هو تسجيل ماتكون المصادر الرسمية راضية عن إذاعته أو نشره[١٢].

وعلى خلاف لجنة ١٩٤٩ فقد عبرت لجنة ماكجروجر سنة ١٩٧٧ عن أسفها لاعتماد وسائل الإعلام بشكل كبير على المصادر الرسمية.

وقد كشفت دراسة محمد محسن السابق الإشارة إليها عن جوانب أخرى لتحكم الحكومة فى تدفق الأنباء إلى الصحف خلال حرب أيرلندا الشمالية، حيث إن الصحافة البريطانية قد عكست نتيجة اعتمادها على المعلومات التى تحصل عليها من المصادر الرسمية المصالح السياسية والعسكرية للحكومة البريطانية فى تغطيتها لأنباء الحرب مع أيرلندا الشمالية، كما أن الحكومة قد أصدرت قرارا خلال هذه الحرب بمنع وسائل الإعلام من الإشارة إلى الجيش الجمهورى الأيرلندى بطريقة مرغوب فيها، وأنه يجب عدم توجيه أى نقد إلى الجيش البريطانى، وأن لايسمح للشعب البريطانى بالاطلاع إلا على الجانب السيئ من العدو، وأفضل الجوانب بالنسبة للجيش البريطانى(١٣).

فى إطار ذلك يمكن أن نفهم اتفاق معالجة الصحف البريطانية فى الكثير من القضايا مع الرؤية الرسمية أو الموقف الرسمى للحكومة، ومن الطبيعى أن يحدث ذلك، حيث إن المعلومات التى تحصل عليها الصحف هى بالضبط ماترغب الحكومة فى وصولها إلى الجمهور، وذلك بعد معالجتها من خلال العاملين بالمكتب المركزى للمعلومات، أو إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات الحكومية، وكلهم من الصحفيين السابقين.

ويعرض هولنجسورت الكثير من الحالات التى توافقت فيها المعالجة الصحفية للقضايا والمشكلات المطروحة مع الموقف الرسمى للحكومة وعلى سبيل المثال إضراب عمال المناجم عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

وقد دفع ذلك لورد سكارمان أوب إلى القول بأن الممارسات السرية للحكومة البريطانية هى العائق الأساسى أمام حرية الصحافة وليست القوانين الموجودة، ولا شك أن هذه الرؤية تجد فى ممارسات الحكومة مايبررها، فإغلاق مصادر الأنباء أمام الصحافة عن طريق تقييد الموظفين، ومنعهم من الكشف عن المعلومات للصحافة، ومنع الصحفيين من الوصول إلى المسئولين الرسميين واستجوابهم، والحصول منهم

على المعلومات بشكل مباشر، كل ذلك يجعل الحكومة فى وضع المتحكم فى إنتاج الأخبار وتدفقها إلى الصحف، وهو مايهدد فى النهاية بجعل هذه الصحف أدوات تعكس السياسة الرسمية للحكومة من خلال نقل المعلومات التى تسمح الحكومة لهذه الصحف بمعرفتها، وعدم القدرة على الحصول على معلومات من مصادر متنوعة.

من ناحية أخرى فإن الكمية الأكبر من المعلومات عن خطط الحكومة وعملياتها لا يتم الكشف عنها، وهذه النسبة الكبيرة من المعلومات التى تحتفظ بها الحكومة هى أهم المعلومات وأكثرها تشويقا من وجهة نظر الجمهور(*).

فى ضوء ذلك يمكن أن نفهم أن الأهداف الحقيقة للحكومة من وراء المحافظة على قانون الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١، والإصرار على عدم تعديله، بالرغم مما أوضحته اللجان التى شكلت لدراسة هذا القانون من أنه يفرض السرية الكاملة على أعمال الحكومة وتقييد حق الجماهير فى المعرفة، وأن الحكومة تسئ استخدامه، وبالرغم من مطالبة القضاة، والصحف والسياسيين بإلغائه، ذلك أن هذا القانون يوفر للحكومة أداة يمكن استخدامها لحظر نشر الصحف لأية معلومات لاترغب الحكومة فى نشرها، إذا حدث ووصلت هذه المعلومات إلى الصحف، وذلك بوضع ملاحظة (د) على الموضوع الذى تندرج تحته هذه المعلومات، وبذلك تمنع الصحف من نشرها، كما أنه يوفر أداة دائمة لتهديد الموظفين الحكوميين، وإلزامهم بعدم الكشف عن أية معلومات يحصلون عليها خلال أدائهم لعملهم.

ومن ناحية أخرى تحافظ الحكومة على قانون السجلات الرسمية، وبمقتضاه تستطيع الحكومة حظر نشر الوثائق قبل مرور ٣٠ سنة عليها، ويمكن أن تزيد المدة إلى ١٠٠ عام.

كما أن الحكومة البريطانية ظلت ترفض إصدار تشريع حرية المعلومات الذى يتيح للجمهور الاطلاع على الوثائق الحكومية، وذلك بالرغم من أن معظم دول

(*) لا شك أن هناك مايبرر ضرورة حجب الخطط العسكرية التى يحتمل أن يعرفها العدو، ولكن ليس هناك مايبرر فرض السرية من جانب الحكومة على المعلومات غير العسكرية.

أوروبا الغربية يوجد فيها مثل هذا القانون، وأنه قد قدمت الكثير من مشروعات القوانين إلى البرلمان، وقد كشف سير انجوس مود المتحدث باسم الحكومة فى البرلمان عام ١٩٨٠ عن الاتجاه الأساسى للحكومة حيث قال: إن الجمهور ليس له حق الإطلاع على أى شئ، وأنه يجب أن يبقى جاهلا إلا إذا شعر أحد فى السلطة أن من واجبه أن يكشف عن معلومات معينة للجمهور، كما أعلن متحدث آخر باسم الحكومة هو مستر بارنى هاى أنه ليس من المناسب أن يكون للجمهور حق الاطلاع على المعلومات الرسمية(١٤).

وينطبق ذلك على حكومات المحافظين والعمال، فبالرغم من أن الحزبين قد وضعا إلغاء قانون الأسرار الرسمية، وإصدار قانون حرية المعلومات فى برامجهما الانتخابية، إلا أنه بعد الفوز فى الانتخابات وتشكيل الحكومة، ترفض الحكومة تنفيذ ماوعد به حزبها فى برنامجه الانتخابى، وذلك لأنها تدرك مايعطيه لها هذا القانون من سلطة للتحكم فى تدفق المعلومات.

كما أنه بالرغم من أن مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة قد أكد حق الجماهير فى المعرفة، وطالب بتقديم نظام حرية المعلومات فى الدول الأوروبية، إلا أن الحكومة البريطانية، لم تستجب لذلك، وظلت ترفض إصدار مثل هذا القانون، وتعرقل المشروعات المقدمة من النواب لإصداره(١٥).

ونتيجة لممارسات الحكومة وتحكمها فى تدفق الأنباء، واستخدامها لقانون الأسرار الرسمية لتحقيق هذا الغرض يرى أدريان ويلكس أن بريطانيا تعانى بشدة من السرية، والتحكم فى تدفق الأخبار، وأن الجمهور لايستطيع الحصول على المعلومات الكافية التى تمكنه من الحكم الصحيح، واتخاذ قراره فى الانتخابات العامة(١٦).

وهناك الكثير من الأحداث التى أثبتت أن الحكومة تقيد الصحافة البريطانية باستخدام هذا القانون، وتمنعها من نشر معلومات تم نشرها فى صحف أجنبية، وذلك مثل منعها لكتاب بيتر رايت Spy Catcher .

كما يرى الكثير من الكتاب والصحفيين أن نظام ملاحظات (د) يمثل نوعا من الرقابة على الصحف، صحيح أن الصحف تستطيع أن تكسر هذا النظام، كما

حدث بالنسبة لجريدة الديلى اكسبريس فى قضية التلغرافات السابق الإشارة إليها، ولكن مع ذلك فإنه لاتوجد الشجاعة الكافية عند كل الصحف لتفعل ذلك ولتحمل العقاب طبقا لقانون الأسرار الرسمية، ومن هنا فإن الحكومة بواسطة لجنة ملاحظات (د) التى يرأسها وكيل وزارة الدفاع تستطيع حظر نشر أية معلومات يمكن أن يسبب نشرها إحراجا للحكومة حتى لو لم تكن متعلقة بالدفاع، وقد حدث ذلك كثيرا.

هناك أيضا نظام آخر يوفر للحكومة أداة لمنع الصحف من نشر المعلومات، وهو نظام ويستمنستر لوبى، وهذا اللوبى يتكون من مجموعة الصحفيين الذين يقومون بتغطية أخبار البرلمان، حيث يقوم الوزراء بالالتقاء بشكل دورى بهذه المجموعة من الصحفيين، حيث يقومون باطلاعهم على المعلومات، ولكن من حق الوزراء أن يطلبوا منهم عدم نشر هذه المعلومات، ومن ناحية الأخلاقيات المهنية فإنه لايجوز للصحفى الكشف عن المعلومات التى طلب مصدرها عدم الكشف عنها. كما أنه من الناحية العملية فإن الصحفى الذى يقوم بالكشف عن هذه المعلومات، يصبح معرضا لفقد عضويته فى لوبى ويستمنستر ، وبالتالى لايستطيع تغطية أخبار البرلمان، أو الحصول على المعلومات عن طريق الوزراء من خلال هذا اللوبى.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن القوانين الإنجليزية لاتوفر أية حماية للمصادر الصحفية، وأن الصحفى الذى يرفض الكشف عن مصادره يصبح معرضا للعقاب بتهمة احتقار المحكمة، ومن هنا فإن اطلاع الوزير الصحفيين على معلومات معينة، فى الوقت الذى يطلب فيه عدم نشرها يضع الصحفى فى موقف لايمكنه فيه الكشف عن هذه المعلومات، حتى لو حصل عليها من مصدر آخر، ذلك أنه إذا مانشر هذه المعلومات فإنه لابد من أن يكشف عن مصدرها، أو أن يكون قد كسر الالتزام المهنى بعدم الكشف عن المعلومات التى يطلب مصدرها عدم الكشف عنها.

ومن ناحية أخرى فإن عدم الاعتراف بحق الصحفى فى عدم الكشف عن مصاره يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى رفض الصحفى ابتداء الحصول على أية

معلومات يطلب مصدرها عدم الكشف عنه، وهو مايؤدى فى النهاية إلى إغلاق مصادر الأخبار أمام الصحفى، ويصبح المصدر الوحيد هو المكتب المركزى للإعلام أو إدارات العلاقات العامة، وهو مايؤدى بدوره إلى أن تصبح الحكومة هى المنتج الرئيسى للأخبار. وتصبح الصحف مجرد أدوات لنقل المعلومات التى تريد الحكومة توصيلها للجمهور، دون عرض أية جوانب أخرى للأحداث، أو الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.

هناك أيضا أداة قانونية أخرى يمكن للحكومة استخدامها لمنع الصحف من نشر معلومات معينة «فقاضى المحكمة العليا يستطيع أن يصدر فى أية ساعة من ساعات الليل أو النهار قرارا بمنع النشر إذا كانت القصة منقولةعن وثائق رسمية[١٧]. وذلك طبقا لقانون الأسرار الرسمية، كما أنه يستطيع أن يصدر أمرا بحظر النشر إذا كانت المعلومات تتعلق بقضية منظورة أمام المحاكم، كما حدث فى قضية ثاليدوميد، ويرى روبرتسون، أن ذلك يشكل نوعا من الرقابة على النشر».

ومن ناحية أخرى يرى الكثير من الصحفيين أنه لو كانت قضية وترجيت قد حدثت فى بريطانيا، فإن الصحف البريطانية لن تستطيع الكشف عنها، نتيجة لاستخدام الحكومة لتلك القوانين مثل قانون الأسرار الرسمية وقانون احتقار المحكمة[١٨].

ويقارن روبرتسون بين مايحدث فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى أن القوانين والمحاكم فى الولايات المتحدة توفر للصحافة مساحة أكبر من حرية النشر عنه فى إنجلترا، ففى قضية أوراق البنتاجون التى قامت بنشرها جريدة نيويورك تايمز، والتى تكشف تاريخ الممارسات الأمريكية فى حرب فيتنام. انزعجت الحكومة الأمريكية عندماعلمت بنية الجريدة فى نشر هذه الحقائق، وقامت بإنذار الجريدة بعدم النشر على أساس أن الوثائق تحوى أسرارا حربية ودبلوماسية تضر بالمصلحة القومية، لكن المحكمة العليا الأمريكية رفضت السماح للحكومة بمنع النشر، حيث قالت: إن النشر يؤدى إلى تنوير المواطنين وتكوين الرأى العام الناقد الواعى الذى

يستطيع بدوره أن يحمى القيم الديموقراطية، وأنه بدون صحافة حرة لايمكن تكوين شعب مستنير.

ويطالب روبرتسون بدراسة هذا الحكم بشكل متأن ومقارنته بحكم المحكمة العليا البريطانية فى قضية يوميات كروسمان، حيث كان القاضى لورد ود يجرى سعيدا، وهو يكمم الصحافة عندما أدعت الحكومة أن النشر يضر بالأمن القومى.

ولا شك أن هناك الكثير من الأحداث التى تؤكد أن الحكومات البريطانية المتعاقبة تستخدم القوانين الموجودة كأداة لتقييد حق الصحافة فى النشر وحق الجماهير فى المعرفة، وأنها قد ظلت ترفض تعديل هذه القوانين أو جعلها أكثر ليبرالية، لأنها وجدت أنها أداة مناسبة تستخدمها فى حماية نفسها من نشر ما قد يسبب إزعاجا لها، هذا بالإضافة إلى أنها بإغلاق مصادر الأخبار أمام الصحفيين قد أصبحت هى بمكتبها المركزى للإعلام، أو بإدارات العلاقات العامة فى مؤسساتها الحكومية هى المنتجة الرئيسية للأخبار، وأنه ليس أمام الصحفيين خاصة فيما يتعلق بالأخبار المحلية: سوى الاعتماد على هذا المصدر الوحيد، ويمكن أن يشكل ذلك تفسيرا لاتفاق معالجة الصحف للكثير من القضايا والمشكلات مع الموقف الرسمى للحكومة وبخاصة حكومات المحافظين.

ثانيا : علاقات الحكومة بالصحفيين :

إن تحكم الحكومة فى تدفق الأنباء يمثل أحد العوامل التى تشكل معالجة الصحف للقضايا والمشكلات العامة، لكنه ليس العامل الوحيد، حيث تلعب علاقات الحكومة بالصحفيين دورا كبيرا فى توجيه اتجاه هذه المعالجة، ويرى هولنجسورت أنه عندما أصبح سير جوردون ريس مستشارا لمسز تاتشر لشئون وسائل الإعلام عمل بشكل مستمر على زيادة علاقات الحكومة بالصحفيين وبخاصة رؤساء تحرير الصحف، حيث قام بعقد اجتماعات منظمة مع رؤساء تحرير الصحف خاصة صحف الصن والديلى ميل والديلى اكسبريس، وقد أدت هذه الاجتماعات المنتظمة إلى تحقيق علاقات مثمرة بين الحكومة والصحف(١٩).

ومن ناحية أخرى فخلال ٦ سنوات عمل فيها ريس مستشارا لمسز تاتشر، تم

منح أوسمة الفرسان بناء على توصية من مسز تاتشر لرؤساء تحرير الديلى ميل، والصن والصنداى اكسبريس، بالإضافة إلى فيكتور ماثيوس رئيس مجموعة صحف الاكسبريس.

وفى عام ١٩٧٦ صرح روبرت ميردوك أنه قد عرض عليه وسام الفروسية من الحكومة البريطانية عدة مرات، وأنه قد رفضه، ويتساءل فرانك آلوان لماذا يمنح مالك صحيفة أو رئيس تحريرها مثل هذه الأوسمة، ويجيب بأن ذلك يرجع إلى مايمتلكه هذا المالك من قوة تمكنه من التأثير على الرأى العام(٢٠).

وفى مقابل هذه الأوسمة والألقاب فإن الصحافة قد أعطت لمسز تاتشر تأييدا ملحوظا ولم تتعرض لها بالنقد، وقد اعترف بذلك لورد ألبورت مدير الدائرة السياسية لحزب المحافظين، حيث قال: إنه فى أغلب الأحيان أيدت الصحافة القومية سياسات الحكومة وامتدحت رئيسة الوزراء، كما أن الصحف هاجمت حزب العمال بناء على الخطوط التى حددها حزب المحافظين، وعلى سبيل المثال ففى ابريل عام ١٩٧٩ قدم رئيس حزب المحافظين قائمة احتوت على ١٢ اسما من أعضاء حزب العمال ووصفهم بالكذابين وقد قامت جريدة الديلى ميل بنشر هذه القائمة على صفحتها الأولى ووصفتهم بالقذارة، تحت عنوان Labour's dirty dozen .

وتكشف دراسة هولنجسورث عن أن الصحف التى وجهت أية انتقادات إلى حكومة مسز تاتشر، أو حزب المحافظين قد عوملت بشكل مختلف، وفى أحيان كثيرة بشكل عدائى، وقد عبر عن ذلك رئيس تحرير الأوبزرفر بقوله: إن عندنا حكومة تكافئ الصحفيين الذين تفضلهم كما لم يحدث من قبل «يقصد حكومة مسز تاتشر» ، كما أنها توجه عداءها إلى الصحف التى تعارض سياساتها أو تنشر أية معلومات تسبب لها قلقا أو ارتباكا، فعندما كتبت الأوبزرفر عن الأنشطة التجارية لمارك تاتشر فى عمان قام السكرتير الصحفى لمسز تاتشر بتهديد الأوبزرفرو ووصف مانشرته بأنه «خدع قذرة» ، فمسز تاتشر ترى أن مهمة الصحافة هى أن تعكس رؤيتها هى للعالم، وأن أية صحيفة لاتعبر عن رؤية مسز تاتشر للعالم فإنه ينظر إليها من جانب الحكومة على أنها سيئة النوايا.

وكان تريلفورد رئيس تحرير الأوبزرفر هو رئيس التحرير الوحيد فى فليت ستريت الذى لم يتم دعوته إلى حفل العشاء الذى أقامته مسز تاتشر فى ١٠ دواننج سترتيت عام ١٩٨٤، ويعتقد تريلفورد أن هذا الجو السياسى يشجع الموظفين الحكوميين والبوليس والقضاة الذين يفضلون أن تبقى بريطانيا مجتمعا سريا، ويعطى لآرائهم وتصرفاتهم تجاه الصحافة نوعا من الشرعية حيث يقول تريلفورد: إن القانون لايطبق إلا على الصحف التى ترى الحكومة أنها معارضة لها.

ونتيجة لهذا الجو السياسى الذى صنعته حكومة مسز تاتشر والذى قام على إعطاء مايمكن اعتباره منحا لأصدقاء الحكومة من الصحفيين ورؤساء التحرير، فى الوقت الذى يتم فيه معاملة الصحفيين الذين يعارضون الحكومة بشكل سيئ، أو على الأقل حرمانهم من الفوائد التى يجنيها الآخرون من علاقاتهم بالحكومة ، فقد كان من الطبيعى أن تتجه معظم الصحف إلى إعطاء تأييدها الكامل لمسز تاتشر وحكومتها حيث يقول هوجو يونج نائب رئيس تحرير التايمز السابق: إن حكومة مسز تاتشر هى أقل حكومة تتعرض لنقد الصحافة منذ الحرب، فقد حاربت الصحافة معارك حزب المحافظين خلال حرب الفولكلاند، وإضراب عمال الفحم، ودافعت عن سياساته، ولم يوجه نقد لحكومة تاتشر من جانب الصحافة فى أية مرحلة من مراحل هذين الحدثين.

هناك أيضا نقطة أخرى على جانب كبير من الأهمية هى أن المكتب المركزى للإعلام التابع لرئاسة الوزراء هو الذى يقوم بتوزيع الإعلانات الحكومية على الصحف، فعلى أية أسس يتم توزيع هذه الإعلانات؟ لقد سبق أن قدمت اقتراحات إلى لجنتى ١٩٦٢، ١٩٧٧ بأن يتم توزيع هذه الإعلانات على الصحف الصغيرة، أو التى تعانى من مشاكل اقتصادية يمكن أن تؤدى إلى توقفها عن الصدور أو اندماجها مع صحف أخرى، وذلك بهدف تدعيم هذه الصحف، لكن اللجنتين رفضتا هذا الاقتراح، وأكدت لجنة ١٩٧٧ أنها ترفض توزيع هذه الإعلانات على أسس غير تجارية.

لكن هناك بعض الممارسات التى تؤكد أن توزيع هذه الإعلانات لا يتم على

أسس تجارية، بل يتم توزيعها فى بعض الأحيان على أسس سياسية، وأنه فى بعض الحالات كان حرمان بعض الصحف من إعلانات الحكومية سببا من الأسباب التى أدت إلى توقفها،وعلى سبيل المثال، فقد أوقفت الإدارات الحكومية والصناعات المؤممة التى تسيطر عليها الحكومة فى عام ١٩٥٠ نشر إعلاناتها فى جريدة الديلى وركر ثم فى جريدة المورننج ستار بحجة أنه من غير الاقتصادى نشر الإعلانات فى هذه الصحف، ويشير سيمور يور إلى أن ذلك قد جاء نتيجة للتمييز السياسى(٢١).

كما تشير أحداث أخرى إلى ذلك، فجريدة الأوبزرفر كانت هى الجريدة الوحيدة التى امتلكت الجرأة لمعارضة مغامرة السويس عام ١٩٥٦، لكنها عانت كثيرا بسبب هذا الموقف، وأنه قد تناقص دخلها من الإعلان إلى حد كبير، سواء إعلانات الحكومة أو إعلانات الشركات الرأسمالية.

ودعنا نسلم جدلا بأن إعلانات الحكومة يتم توزيعها على أسس تجارية، كما إدعت لجنة ١٩٦٢، ولجنة ١٩٧٧، فإن هذه الأسس التجارية، وتوزيع إعلانات الحكومة طبقا لها تعمل فى التحليل الأخير لصالح تدعيم النظام القائم على الاحتكار، وتؤدى إلى مساعدة الصحف القوية على حساب الصحف الضعيفة، ثم إن الأسس التجارية للإعلانات قد بدأت تتغير ابتداء من الخمسينات، حيث لم يعد توزيع الصحيفة هو المقياس الأساسى الذى يحدد النتائج التى يمكن الحصول عليها من وراء نشر الإعلان فى هذه الصحيفة، بل دخل عامل جديد اعتبرته الشركات الرأسمالية أكثر أهمية هو نوعية القراء وقدرتهم الشرائية وعلى ذلك فقد أغلقت جريدة الديلى هيرالد نتيجة لنقص دخلها من الإعلان بالرغم من أن عدد قرائها كان يوازى عدد قراء صحف النخبة مجتمعة.

فهل أخذت الحكومة أيضا قدرة القراء الشرائية فى الاعتبار عند توزيعها لإعلاناتها على الصحف، مع أن إعلانات الحكومة لا تتضمن فى الغالب منتجات يمكن شراؤها؟ إن الأمر المؤكد إن إبقاء سلطة توزيع هذه الإعلانات الحكومية على الصحف فى يد المكتب المركزى للإعلام يحمل معه خطر توزيع هذه الإعلانات على أسس سياسية تأخذ فى الاعتبار تأييد الصحيفة أو معارضتها لسياسة الحكومة،

وعلى ذلك فإنه لايتم توزيعها على أسس تجارية بحتة وتصبح الاقتراحات المقدمة بتوزيع هذه الإعلانات على أساس تدعيم الصحف الصغيرة، والتى تعانى من مشاكل اقتصادية بحيث تساهم فى زيادة قدرتها على البقاء بعيدا عن سيطرة الاحتكارات، اقتراحات لها مايبررها، وذلك مع إضافة اقتراح آخر بنزع سلطة توزيع هذه الإعلانات من أيدى المكتب المركزى للإعلام، وإعطائها لمجلس مستقل مثل مجلس إعادة توزيع دخل الإعلان الذى قدمت الكثير من المقترحات لإنشائه.

إن كل هذه الممارسات من جانب الحكومة تبرر، وإلى حد كبير الخوف الدائم من جانب الصحفيين والكتاب من تدخل السلطة فى شئون الصحافة، فالحكومة- أية حكومة- مهما تبلغ درجة ديموقراطيتها، لها مصالحها التى تريد حمايتها، ولها أخطاؤها التى تريد ألا يعرفها الجمهور.

إن ممارسات الحكومة البريطانية بالرغم من حقيقة أن يدها بالفعل مغلولة عن التدخل فى شئون الصحافة تؤكد أن العلاقة لاتقوم على أساس تسليم السلطة واعترافها باستقلال الصحافة، وحقها فى الحصول على الأنباء ونشرها، بل إنها مثل أية حكومة أخرى تريد للصحافة أن تعبر عن توجهاتها، وعن مواقفها السياسية، وألا تكشف للجمهور عن أية أخطاء ترتكبها الحكومة، وفى النهاية تصبح هذه الصحافة أداة للدعاية السياسية الرسمية.

ولكن هنا يثور التساؤل إذا كانت حكومات المحافظين وبخاصة حكومة مسز تاتشر، قد استخدمت العوامل السابق ذكرها، بحيث نجحت فى أن تجعل الجزء الأعظم من الصحافة معبرا عن اتجاهات الحكومة الرسمية، وعدم توجيه أى نقد لها، فلماذا لا تنجح حكومات العمال فى ذلك؟ لقد كانت الصحافة منذ عام ١٩٤٥ أكثر تأييدا لحزب المحافظين من حزب العمال، ففى كل الانتخابات العامة التى أجريت منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن كانت نسبة توزيع الصحف المؤيدة لحزب المحافظين أعلى بكثير من الأصوات التى يحصل عليها خلال الانتخابات[٢٢]. وظل حزب العمال يشكو من تحيز الصحافة ضده حتى وهو فى السلطة، فهل يعنى ذلك أن حكومات حزب العمال لم تتحكم فى تدفق الأنباء إلى الصحف، أو تستخدم

الأوسمة والنياشين، وتوزيع إعلانات الحكومة على الصحف، ومحاولات إيجاد علاقات ودية مع الصحفيين ورؤساء التحرير، كما فعلت حكومات المحافظين؟

بالرغم من الاعتراف بحقيقة أن حكومات المحافظين وخاصة حكومة مسز تاتشر كانت أكثر نجاحا فى استخدام هذه الوسائل للتحكم فى معالجة الصحف للقضايا والمشكلات من حكومات حزب العمال، إلا أن ذلك لايعنى أن الحكومات العمالية لم تستخدم الوسائل نفسها وبخاصة التحكم فى تدفق الأخبار، واستخدام القوانين الموجودة لإعاقة قيام الصحف بدورها فى نشر الأخبار، وقد سبق أن استعرضنا بعض ممارسات حكومات العمال خاصة خلال حادثة ابيرفان وكيف حاولت الحكومة العمالية تقييد حرية الصحافة فى النشر بحجة أن النشر حول حادثة ابيرفان يمثل احتقارا للجنة تقصى الحقائق، إذن فلماذا جاء التوجه العام للصحف البريطانية متفقا بشكل كبير مع المواقف الرسمية لحكومات المحافظين بالأخص حكومة مسز تاتشر، بينما كان تحيزها واضحا ضد حزب العمال حتى وهو فى السلطة؟

إن ذلك لاينفى قدرة العوامل السابقة على تشكيل هذه الظاهرة، ولكنها مع ذلك غير قادرة وحدها على التفسير، ولذلك لابد من إضافة عامل آخر يمكن أن يعتبر العامل الأهم فى تشكيل هذه الظاهرة هو نظام وسائل الإعلام، وهو يتكون من جزئين: **الأول** : هو أيديولوجية وسائل الإعلام، ومن أهم مكونات هذه الأيديولوجية القيم الخبرية المتبعة فى انتقاء ونشر الأخبار، فهذه القيم الخبرية التى تطورت فى الغرب تعمل على تكريس سيطرة النخبةو وذلك من خلال التركيز على أعضاء النخبة فى المجتمع، ونتيجة لأن أعضاء النخبة من السياسيين والاقتصاديين يتركزون داخل حزب المحافظين، كان من الطبيعى أن تشكل هذه القيم الخبرية الغربية اتجاه الصحف نحو هذه النخبة التى تتركز داخل المحافظين، ومن ثم تأتى معالجة الصحف فى النهاية متفقة إلى حد كبير مع توجهات هذه النخبة المسيطرة.

أما الجزء الثانى: من هذه الأيدلوجية فهو تركيب صناعة الصحافة، ويمثل الاحتكار والتركيز فى ملكية صناعة الصحافة أهم سمات هذا التركيب، ولا شك أن هذا العامل يلعب الدور الأساسى فى تشكيل معالجة الصحف للقضايا

والمشكلات، ولا شك أيضا أن اتجاه الصحف لتأييد حزب المحافظين وحكوماته قد تزايد مع تزايد الاتجاه إلى الاحتكار وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الصحافة.

يقول جون وال: إنه من المؤكد أن لرجال الأعمال الكبار مصالح مشتركة مع حزب المحافظين، وقد أكد ذلك مايكل فوت عضو مجلس العموم البريطانى فى المناقشة البرلمانية التى جرت عام ١٩٤٦ والتى أعقبها تشكيل اللجنة الملكية للصحافة، وقد استدل مايكل فوت على ذلك بحالة لورد كيمسلى الذى كان يمتلك مجموعة كبيرة من الصحف فى بريطانيا وخارجها، فقد اتهم فوت لورد كيمسلى بأنه يقوم بتحريف الأخبار لصالح حزب المحافظين خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٤٥(٢٣).

ومن هنا كان من الطبيعى أن يتزايد تأييد الصحف لحزب المحافظين ولحكوماته كلما تزايد الاحتكار والتركيز فى صناعة الصحافة، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية عليها، باعتبار أن هذا الحزب هو المعبر الأساسى عن مصالح الرأسمالية العالمية، وأن حكوماته هى المنفذة للسياسات التى تهدف إلى تدعيم سيطرة الرأسمالية العالمية، أى أن الأمر فى النهاية هو عملية تلاقى مصالح بين المحتكرين الكبار فى مجال الصحافة والصناعات الأخرى وبين حزب المحافظين وحكوماته.

إن هذا يمكن أن يفسر إلى حد كبير سعى الاحتكارات الكبرى للسيطرة على الصحافة، فهذه الاحتكارات تعمل فى بيئات سياسية تؤثر فيها القرارات التى يتخذها صناع القرار على مصالحها، ومن هنا فإن ملكيتهم للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تلعب دورا أساسيا فى توجيه صناع القرار من ناحية لتحقيق مصالح هذه الاحتكارات، ومن ناحية أخرى تدعيم صناع القرارات الذين يكونون على أستعداد لتنفيذ أهداف هذه الاحتكارات مثل حزب المحافظين وحكوماته.

كما يمكن أن يفسر ذلك تدعيم حكومة المحافظين لسيطرة هذه الاحتكارات على الصحافة، كما ظهر ذلك بوضوح من خلال استغلال الثغرات الموجودة فى

قانون الاندماج والاحتكار، وعدم عرض أمر شراء الصحف على لجنة الاحتكارات كما حدث مع روبرت ميردوك عند شرائه للتايمز والصنداى تايمز عام ١٩٨١، ولجريدة توداى عام ١٩٨٧، ذلك أن حكومة المحافظين تعرف تماما أن تزايد سيطرة هذه الاحتكارات على الصحافة، ووسائل الإعلام هو فى صالحها فى النهاية نتيجة لتلاقى المصالح بينها وبين هذه الاحتكارات.

لذلك يبدو منطقيا ماأكدته دراسة هولنجسورث من تحيز الصحافة البريطانية خلال الثمانينات ضد اليسار مع تدعيمها لسياسة الحكومة وأنشطتها، فلقد تقرر فى فليت ستريت أن الحلول التى يطرحها اليسار للمشاكل البريطانية غير مشروعة، وصورت آراء اليسار فى بريطانيا على أنها متطرفة أو حمراء، وأنها آراء أشخاص أو أقلية صغيرة، كما أن الصحف اعتبرت أن المشاكل البريطانية قد تم خلقها بواسطة أعداء من الداخل مثل السود والجماعات اليسارية، حيث اعتبرت الصحف أن السود هم السبب فى انتشار الجريمة فى المجتمع، وأن الاتحادات العمالية هى المسئولة عن التضخم(٢٤).

وفى إطار التقاء المصالح أيضا بين حكومة المحافظين والاحتكارات الكبرى المسيطرة على الصحف، كان من المنطقى أن تتبنى الصحف وجهات نظر الحكومة البريطانية، وأن تعكس رؤية مسز تاتشر للكثير من المشكلات بخاصة خلال إضراب عمال المناجم ١٩٨٤- ١٩٨٥، حيث تبنت هذه الصحف تصوير مسز تاتشر للعمال المضربين بأنهم اليسار الفاشستى، والربط بين إضراب العمال والإرهاب الدولى والجيش الأيرلندى.

وهناك الكثير من الأحداث الأخرى التى توضح تحيز الصحافة البريطانية نتيجة سيطرة الاحتكارات عليها إلى حكومات المحافظين وتبنيها للرؤى والسياسات التى تنتهجها هذه الحكومات، وسوف نعالج ذلك ببعض التفصيل خلال دراستنا لمشكلة التحيز فى الصحافة البريطانية خلال الفصل السادس.

ويلاحظ أيضا أنه فى الوقت الذى عملت فيه الصحافة البريطانية على تدعيم الرؤى والسياسات التى تنتهجها حكومة مسز تاتشر خلال الثمانينات، فإنها قد

تجاهلت توجيه النقد إلى أعمال هذه الحكومة، أو اعتبارها مسئولة عن تزايد البطالة والتضخم، وحاولت تصوير اليسار والأقليات الإثنية فى المجتمع البريطانى بأنهم هم سبب هذه المشكلات.

وهكذا فلقد كان سقوط الصحافة فى أيدى الاحتكارات الكبرى يعنى سقوطها فى أيدى السلطة المعبرة عن مصالح هذه الاحتكارات مثل حكومة مسز تاتشر.

وفى إطار ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو، هل يمكن أن تقوم حكومة يمينية محافظة مثل حكومة مسز تاتشر بتنفيذ أى اقتراح يهدف إلى كسر ملكية الاحتكارات الكبرى للصحافة، أو حتى على الأقل الحد من الاتجاه المتزايد إلى الاحتكار والتركيز، أو تدعيم الصحف الصغيرة المعبرة عن الأقليات السياسية أو الإثنية، أو المساعدة على إنشاء صحف جديدة بهدف زيادة التعددية والتنوع؟ الأمر المؤكد- ومن خلال دراسة ممارسات السلطة- أن حكومة المحافظين لن تقوم بأى عمل يكون فى غير صالح سيطرة الاحتكارات على الصحافة، لأن ذلك فى النهاية يمثل مصلحتها.

يمكن الاعتراض على هذا التحليل بالتقاط بعض المواد من الصحافة البريطانية التى تنتقد فى بعض الأحيان حكومة المحافظين، وقد يقال إن كشف الأوبزرفر لأنشطة مارك تاتشر التجارية تؤكد أن الصحافة البريطانية مازالت قادرة على القيام بدورها كحارس للمجتمع وأنها مازالت تتمتع بقدر كبير من الحرية يسمح لها بانتقاد السلطة، لكن وجود بعض الحالات، وبعض الصحف أيضا التى استطاعت توجيه النقد للسلطة خلال الثمانينات لاينفى صحة التحليل السابق، وهو أن سيطرة الاحتكارات الكبرى قد ألغت عمليا وظيفة الصحافة كحارس للمجتمع، وظهور هذه الحالات هو نتاج لاختلاف المصالح فى بعض الأحيان بين الاحتكارات الكبرى وبين الحكومة، كما أن النظام ليس مغلقا تماما على الاحتكارات الكبرى، فمازالت هناك صحف مثل الجارديان والاندابندانت مستقلة عن هذه الاحتكارات، وبالتالى فإنها تتمتع بقدر من الحرية يسمح لها بانتقاد سياسات السلطة، لكن تطور الاحتكارات الكبرى وتزايد سيطرتها على الصحافة سوف يؤدى إلى إغلاق النظام

على ملكية هذه الاحتكارات، وبالتالى تفقد الصحافة عمليا ماتتمتع به من حرية نظرية لانتقاد سياسات السلطة إذا كانت السلطة معبرة عن مصالح هذه الاحتكارات مثل حكومة مسز تاتشر.

هناك نقطة أخرى لابد من مناقشتها هنا هى أن النسبة العظمى من الصحفيين ٧٣٪ ترفض أن تقوم الحكومة بتقديم أية إعانات للصحف على أساس أن ذلك سوف يتيح للحكومة التدخل فى شئون الصحافة، واستخدام هذه المعونات على أسس سياسية تتيح لها التحكم فى مضمون الصحف[٢٥]. ولا شك أن كل ماعرضناه سابقا يوضح اتجاهات السلطة نحو الصحافة، وأنها يمكن أن تستغل المعونات المقدمة إلى الصحف، لتقييد حرية الصحافة ويبدو من العرض الذى قدمناه لممارسات السلطة أن هذه المخاوف لها مايبررها وأن السلطة لن تتوانى عن استغلال مثل هذه المعونات لتشكيل توجهات هذه الصحف.

ومع ذلك فإن الإدعاء بعدم وجود إعانات للصحف من السلطة فى بريطانيا غير صحيح، ولكن هناك إعانات غير مباشرة للصحف تتمثل فى تخفيضات ضرائب الشراء VAT حيث تعامل الصحف على أساس معدل صفر Zero rated على كل مبيعاتها ودخلها من الإعلانات، وهذا يعنى أن الصحف تستطيع أن تسترد كل قيمة ضريبة الشراء على المواد التى تقوم بشرائها، كما أن قراء الصحف لايتحملون أية ضريبة على مشترواتهم من الصحف بخلاف السلع الأخرى، وتصل تكلفة هذه الإعفاءات الضريبية إلى ٥٠ مليون جنيه سنويا، وتستطيع صناعة الصحافة توفير مايقرب من ١٠٠ مليون جنيه سنويا نتيجة لهذا النظام، كما تمنح بريطانيا تخفيضات للصحف على أجور البريد تصل إلى ٣ ملايين جنيه سنويا[٢٦].

وعلى ذلك فإن مبدأ تقديم إعانات للصحف معمول به فى بريطانيا، ولذلك فالمشكلة ليست فى تقديم معونات من عدمه، ولكن فى كيفية توزيع هذه المعونات على أسس عادلة، وبدون وجود أى نوع من التمييز بين الصحف على أساس اتجاهاتها السياسية، أى بمعنى آخر منع السلطة من استخدام هذه المعونات للحد من استقلال الصحف.

ومن هنا فإن إعطاء سلطة توزيع هذه المعونات لجهاز مستقل عن الحكومة من ناحية، ووضع معايير دقيقة للتوزيع، مع تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها لصالح المجتمع من وراء هذه المعونات يمكن أن يساعد على إنشاء صحف جديدة صغيرة ومستقلة تعبر عن الاتجاهات السياسية الصغيرة فى المجتمع بما يساهم فى زيادة التعددية والتنوع.

يضاف إلى ذلك أن استمرار سقوط الصحف فى أيدى الاحتكارات الضخمة يصادر فى النهاية حريتها، ويفقدها دورها كحارس للمجتمع، ثم يجعلها فى خدمة السلطة ومعبرة عن توجهاتها، نتيجة لتلاقى المصالح بين السلطة والاحتكارات الضخمة، ومن هنا فإن وجود نظام لتقديم إعانات للصحف الجديدة بشرط أن يقوم بتوزيعها جهاز مستقل، وطبقا لمعايير موضوعية، يمكن أن يساهم جزئيا فى حل الأزمة مهما تكن درجة مخاوف الصحفيين من استغلال السلطة لهذه المعونات.

السياسة العامة للدولة فى مجال الصحافة:

حددت اللجنة الملكية ١٩٧٤ – ١٩٧٧ أهداف السياسة العامة فى مجال الصحافة فى:

١ – تأمين وجود صناعة صحافة مزدهرة.

٢ – ضمان الحد الأقصى من تنوع الصحف وملكيتها محليا وقوميا، كشرط أساسى لازدهار صناعة الصحافة.

٣ – ضمان أن يكون هناك عدد كبير من الناشرين المستقلين للصحف على نطاق المملكة المتحدة يتنافسون فيما بينهم .

٤ – ضمان استقلال المحررين والصحفيين[٢٧].

ويكرر الكثير من السياسيين ورؤساء الحكومات طوال فترة الدراسة (١٩٤٥ – ١٩٨٥) هذه الأهداف للسياسة العامة فى مجال الصحافة، ولكن هل تم العمل من جانب الدولة «الحكومة» لتحقيق هذه الأهداف، إن ماسبق أن أوضحناه عن ممارسات السلطة يبين أن ممارساتها لاتحقق هذه الأهداف المعلنة، فهى ترفض تقوية

تشريع الاندماج والاحتكار للحد من تزايد التركيز والاحتكار، وتستغل الثغرات الموجودة فى القانون لتزيد من سيطرة الاحتكارات الكبرى على الصحف، هذا بالإضافة إلى أنه لم يصدر عنها أى عمل يمكن أن يعتبر فى صالح تحقيق هذه الأهداف البراقة التى حددتها لجنة ١٩٧٧.

إن تحقيق الأهداف السابقة، وهو بالتأكيد مايتطلبه أى مجتمع ديموقراطى، يتطلب كسر سيطرة الاحتكارات على الصحافة، وتغيير ديناميات السوق بهدف إتاحة الفرص لإنشاء صحف جديدة متعددة ومتنوعة ومعبرة عن كل الاتجاهات السياسة والاجتماعية الموجودة فى المجتمع.

هوامش الفصل الرابع

١ - Curian. G. T, op. cit, p 935.

٢ - Curran. J and Seaton. J, power without responsibility, op. cit, p 76.

٣ - Social and Community plonning research, op. cit, p 284.

٤ - Golding. P, The mass media, op. cit, p 38.

٥ - The Royal COmmission on the press 1974- 1949, op. cit, p. 146.

٦ - Ibid, p 152.

٧ - Hallingsworth. M, op. cit, p. 32.

٨ - Robertson. G, people against the press, op. cit, p 102.

٩ - Mohsen- M, news bias in the British quality press coverage, M.A dissertation, Leicester university, 1987, p 60.

١٠ - Ibid, p. 61.

١١ - The press council, the press and the people, the 29th- 30th annual report, 1982- 1983, p. 307.

١٢ - The Royal commission on the press, 1974- 1977, op. cit, p. 56.

١٣ - Mohsen. M, op. cit, p 58.

١٤ - The press council, the press and the people, the 27th- 28th annual report, 1980- 1981, p 209.

١٥ - Curran. J, Bending reality, op. cit, p 232.

١٦ - Ibid, p 231.

١٧ - Curran. J, The British press, op. cit, p 212.

١٨ - Guardian, 10oct, 1984.

١٩ - Hollings worth. M, op. cit, p. 32.

٢٠ - Allaun F, op. cit, p. 21.

٢١ - Seymour- ure. C, The press, politics and the public, op, cit, p. 119.

٢٢ - Hollings worth. M, op. cit, p. 7.

٢٣ - Whale. J, The politics of the media, op, cit, p. 14.

٢٤ -Hollings worth. M, op. cit, p. 4.

٢٥ - Social and Community planning research, op. cit, p. 331.

٢٦ - Smith. A, Subisidies and the press in europe, the international press institute vol CXI 111, No 569, 1977, p 101.

٢٧ - The Royal commission on the press, 1974- 1977, op. cit, p 133.